السودان

نميري يبحث في الخارج عن حلول لمشاكله الداخلية

في ظل ازمة اقتصادية خانقة واوضاع سياسية قلقة تعصف بالحياة العامة في السودان منذ سنوات طويلة ، عقد الحزب الحاكم هناك « الاتحاد الاشتراكي العربي » مؤتمره العام خلال الفترة من ٢٦ شباط الماضي الى ٤ آذار الحالي ، بقصد ما قيل عنه « وضع سياسات جديدة ». وقد أسفر المؤتمر عن مد رئاسة النميري للنظام الحاكم ست سنوات أخرى ، والمصادقة على السياسات التي سينتهجها في الفترة اللاحقة ، والتي ستكون مواصلاً وتطويراً للسياسات القديمة . وفي هذا الشأن اكد النميري عند افتتاحه المؤتمر على ان « التعاون والتكامل » بين نظامه والنظام المصري سوف يستمران في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية .

والمعروف ان ما يسمى بالتكامل بين النظامين السوداني والمصري ذو طابع عسكري وأمني وصفته جريدة « الأهالي » المصرية الناطقة بلسان حزب التجمع الوطني بانه صفقة امنية قصد بها توفير الحماية لنظام نميري المتصدع .

والواقع ان حدود هذا التكامل تمتد الى أبعد من السودان ومصر ، فلقد أصبح واضحاً في الفترة الاخيرة بانه حلف اقليمي له صلة وثيقة بالولايات المتحدة الاميركية وقوات الانتشار السريع والمخصصة لحماية المصالح الاميركية في منطقة الشرق الاوسط . وقد عمدت واشنطن والقاهرة والخرطوم مؤخراً الى احداث زوبعة سياسية وعسكرية في الشمال الافريقي لتبرير قيام هذا الحلف ، عندما أعلن فجأة عن وجود « مؤامرة » ليبية لاجتياح السودان واسقاط نظام النميري فيه ، مما استدعى اعلان حالة الاستنفار بين صفوف القوات العسكرية لاطراف هذا الحلف الثلاثة ، وتحريك قطع الاسطول الاميركي في المتوسط نحو الشواطىء الليبية وارسال الاواكس الاميركية الى مصر .

المهم انه لا تلك الزوبعة ولا مؤتمر حزب النميري ولا اجراءات التكامل ، استطاعت في مجموعها التغطية على حقيقة الاوضاع الداخلية في السودان ، فقد نشرت وسائل الاعلام العالمية في هذه الاثناء معلومات عن المشكلات الاقتصادية الكبيرة والاضطرابات الداخلية التي يواجهها النظام السوداني .

وتقف في مقدمة هذه المشكلات ديون السودان الكبيرة التي تقدر بحوالي ٨ مليارات دولار وتردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد . وقد اعترف نميري بذلك صراحة في افتتاح مؤتمر حزبه عندما قال ان هنالك حاجة متزايدة الى المواد الغذائية والمشاريع الاقتصادية والى الجسور والقنوات ، وان الجوع والمرض مستشريان في البلاد .

وبدلاً من محاولة الخروج من المأزق الاقتصادي الحاد ، عمد النميري الى زيادة الطين بله عندما اكد على الاستمرار في الارتباط بالنظام المصري الذي يعاني من ازمات اقتصادية اكثر خطورة ، والارتهان الى سياسات الدول الرأسمالية ، وبخاصة الولايات المتحدة ، طالباً في المقابل من الشعب السوداني « تضحية ذاتية عامة ».

اما على الصعيد السياسي فان تمديد رئاسة النميري ست سنوات جديدة ، سيكون من شأنه الابقاء على المعضلة السياسية التي يدور السودان في اطارها منذ ١٥ سنة مضت تميزت باشتداد مظاهر الاحتجاج والرفض للسياسات الداخلية والخارجية للنميري ومؤسسته الحاكمة من جانب ، وتركيز بداية القمع والارهاب التي يعامل النظام بها الحركة الجماهيرية المعارضة من جانب آخر .

ومعلوم ان اجهزة النظام البوليسية والامنية واجهت بقسوة بالغة كل التحركات العمالية والطلابية والعسكرية المعادية للنظام والمطالبة باجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي ومنح الجماهير الشعبية حقها في التنظيم بالحرية والديمقراطية واختيار السلطة التي تمثلها وتعبر عن ارادتها .

وكان آخر ما قامت به قوات النميري في هذا المجال هو عمليات القمع الواسعة ضد الاضطرابات التي حدثت في المديرية الاستوائية بالجنوب السوداني .

وقد كشفت صحيفة « الاهالي » المصرية مؤخراً في مقال لها بعضاً من الممارسات القمعية التي يجري تنفيذها ضد الشعب السوداني تحت مظلة « التكامل الاقتصادي » بين النظامين السوداني والمصري . وقالت الصحيفة ان الشعب السوداني يجلد اليوم على يد النميري في ظل التكامل الذي لم يحقق حتى الآن اي شيء ايجابي لشعبي مصر والسودان ، وكل ما حدث هو بعض الاجراءات السلبية مثل تخلي الشعب في السودان هو بعض الاجراءات السلبية مثل تخلي قيادة القوات المسلحة السودانية والقاء نميري تبعة ما يحدث في الداخل على الايدي الخارجية ، بالاضافة الى مقاطعة مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية والاعلان عن اقحام القوات السودانية في الحرب الى جانب نظام صدام حسين .

واكدت « الاهالي » في مقالها ان ما يحدث تحت مظلة التكامل هو شيء خطير للغاية لن يكون بدون رد فعل على نفس المستوى .

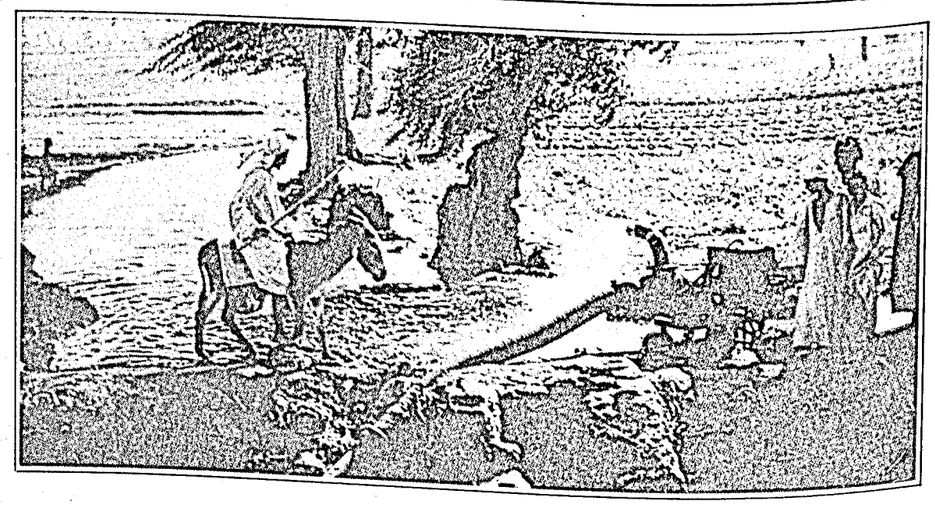

مشيرا الى تدني الانتاج وارتفاع الاستيراد صندوق النقد العربي :

عام ٢٠٠٠ العرب سيستوردون مواد غذائية تفوق اجمالي صادراتهم بما فيها النفط

ذكر تقرير اقتصادي صادر عن الجامعة العربية وصندوق النقد العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ان انتاج الحبوب في الوطن العربي انخفض في عام ١٩٨١ بنسبة عشرة بالمائة ليصل الى ٢٤٫٥ طن بعد ان بلغ في عام ١٩٨٠ سبعة وعشرين مليون طن .

واوضح التقرير ان نسبة الانخفاض في انتاج القمح والشعير كانت ١٤ بالمائة و ٢٣ بالمائة على التوالي : ويوعز التقرير هذا الانخفاض الى رداءة الموسم الزراعي في المملكة المغربية . وقد انخفض انتاج الذرة الصفراء بنسبة ١٨ بالمائة وذلك بسبب تراجع الانتاج المصري بينما سجل انتاج الارز ارتفاعا بنسبة ٨ بالمائة والذرة البيضاء والدخن بنسبة ١٦ . وقد سجلت منتجات البقول ايضا انخفاضا وصل الى ٢٥ بالمائة بسبب تراجع الانتاج في الاقطار العربية في شمال افريقيا وانخفضت المحاصيل الزيتية ايضا بنسبة ٦ بالمائة في اقطار الشمال الافريقية .

واشار التقرير الى ان انتاج السكر حقق زيادة بلغت ٩ بالمائة والفواكه والخضروات ٢ بالمائة ومنتجات اللحوم الحمراء والحليب ٤ بالمائة ومنتجات الدواجن عشرة بالمائة ومحصول البطاطا حوالي ٨ بالمائة .

من جهة اخرى اظهر التقرير ان الاقطار العربية استوردت في عام ١٩٨٠ ، ٢٢٫٥ مليون طن من الحبوب بلغت كلفتها ٥٫٢٥ بليون دولار وهي تمثل ٢٧ بالمائة من اجمالي كلفة الاستيرادات الزراعية .

وشكلت كمية القمح ١٦٫١ مليون طن من الكمية المذكورة وبقيمة تساوي ٣٫٣٧ بليون دولار بينما ارتفعت اثمان السكر المستورد عام ١٩٨٠ بنسبة ١٥٥ بالمائة وكذلك ارتفعت اثمان اللحوم الحمراء والالبان ولحوم الدواجن والبيض بنسبة ٨٠ بالمائة قياسا الى عام ١٩٧٩ ويشير التقرير للصعوبات البالغة للوصول الى مرحلة تحقيق الامن الغذائي العربي حتى تصل الاقطار العربية ذات الامكانات الزرفعية الى ان الاكتفاء الذاتي وتجاوزت انتاج فائض للتصدير الى الاقطار العربية الاخرى ذات الامكانات الزراعية المحدودة . وذلك لان قيمة اجمالي الواردات العالمية من السلع الزراعية ارتفعت في عام ١٩٨٠ لتصل الى نسبة ٦ بالمائة فيما تضاعفت نسبة الواردات العربية الى اجمالي الواردات العالمية من المحاصيل الغذائية النباتية الى ١٦ بالمائة في عام ١٩٨٠ وكذا الحال بالنسبة الى الواردات العربية من اللحوم والالبان والبيض حيث اصبح الوطن العربي تبعا لذلك يستورد نسبة عالية من حجم الفائض العالمي لبعض المنتجات حيث بلغ ٤٠ بالمائة من لحوم الدواجن و ٥٥ بالمائة من الاغنام الحية .

ويتوقع التقرير ايضا ان يرتفع حجم استيرادات الوطن العربي من المنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٠ بليون دولار في نهاية العقد الحالي ويستمر في الارتفاع فيصل الى ٣٢٢ بليون دولار . وهو مايؤشر الى ان استيرادات الوطن العربي مت السلع الزراعية والحيوانية ستتجاوز نهاية القرن الحالي القيمة الكلية للصادرات العربية من جميع السلع بما في ذلك البترول ومنتجاته .